رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

اليوم مع المدى

اليوم في المدى

الكشف عن عصابات الكواتم يتطلب قراراً سياسياً! 2

كتل حلفاء في الحكومة ومعارضون في البرلمان 3

البنك المركزي يطالب باصلاح النظام الضريبي 10

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2116) السنة الثامنة - السبت (30) نيسان 2011

المسودة مشوهة بالأخطاء والراتب سيبقى على حاله

البرلمان: تخفيض وهمي للرواتب والنواب يتلاعبون بالزيادات الخدمية

□ بغداد/ داود العلي

اخفق البرلمان العراقي في تخفيض رواتب أعضائه، بعد أن كشفت مصادر سياسية عليمة للمدى ان ما تم تخفيضه مجرد "كلام".

وقالت تلك المصادر إن البرلمان قرر، في وقت سابق، تخفيض رواتب الوزراء إلى ٨ ملايين دينار، بينما خفض رواتب أعضائه إلى ١٠ ملايين دينار يضاف إليها مخصصات خدمية تصل إلى مليونين.

والى جانب التخفيض الوهمي لرواتب النواب فقد اعتمد البرلمان، وبحسب تلك المصادر، إضافة ٩٠ بالمئة من الراتب لخمس عشرة سنة للنواب وحدهم.

وكان البرلماني العراقي يتقاضى راتبا يصل إلى ١٢ مليون دينار، قبل أن تتصاعد الاحتجاجات العراقية وضغوط المجتمع المدني باتجاه تخفيض رواتب الرئاسات وأصحاب الدرجات الخاصة.

المصادر قالت للمدى أمس إن اللجنة المسؤولة عن ملف تخفيض رواتب النواب أظهرت تخبطا واضحا، ولم يبدُ أن هناك اتفاقا واضحا بين أعضائها على المسودة الخاصة بمشروع القانون.

وشهدت جلسة الأربعاء الماضي فوضى كبيرة من خلال تعدد واختلاف آراء ومواقف الكتل السياسية بخصوص القانون، إلى درجة الشك برغبة النواب تخفيض رواتبهم.

وكشفت المصادر أن مقترح اللجنة القانونية قدم بطريقة عشوائية خصوصا وانه تضمن ثغرات كثيرة من ناحية الصياغة والتداخل مع قوانين أخرى.

وقال نائب عراقي رفض الكشف عن اسمه إن هناك "ميلا من قبل اغلب النواب إلى تضمين القانون زيادة مبطنة".

ولم يعرض التلفزيون شبه الرسمي يوم الأربعاء الماضي وقائع تتعلق بنقاشات حول مشروع القانون، فيما يبدو انه تخوف من ارتفاع نقمة الجمهور على ما يجري. في وقت يطالب نشطاء مدنيون بعرض تفاصيل النقاش أمام الرأي العام عملا بمبدأ الشفافية.

وتقول الأرقام الحالية لمصروفات العراق على برلمانه إن ٥٠٠ برميل نفط تغطي تكاليف نائب واحد.

وتفيد أيضا بان اجر ساعة النائب الواحد يبلغ ٤١,١١ دولارا وهي تعادل أجور ثلاثة من عمال البناء، أي أن راتبه اليومي يعادل أجرة ٧٢ عامل بناء.

وخرج المجلس بمشروع قانون لتخفيض رواتب أعضائه دون أن يلتزم بالمعايير التي استخدمها مع الرئاسات وأعضاء الحكومة وأصحاب الدرجات الخاصة.

الازدواجية التي تعامل بها البرلمان، ومجمل تصريحات أعضائه حول عدم كفاية الرواتب أثارت غضب الرأي العام وجمهور عريض من العراقيين الناقمين على سوء الخدمات وهدر المال العام على مخصصات غير ذي جدوى وفساد يصل انف الدولة العراقية.

وبينما يصرح نواب بان ما يتقاضوه من رواتب ومخصصات لا تكفيهم، بسبب ما يتم استقطاعه او صرفه على الضرائب والحماية والسكن والإيفاد والضيافة، فان اي مقارنة بنواب وبرلمانيي العالم تثير الدهشة والغضب في آن واحد.

□ تفاصيل أخرى ص٧

متظاهرون يطالبون بالاصلاح في ساحة التحرير يوم أمس .. (أ.ف.ب)

الخزاعي: إن لم أصبح نائبا للرئيس يتفجر الوضع السياسي

□ متابعة/ المدى

حذر القيادي في حزب الدعوة تنظيم العراق خضير الخزاعي، أمس الجمعة، من تدمير التحالف الوطني وتفجير الوضع السياسي في البلاد، في حال عدم المصادقة على ترشحيه لمنصب نائب رئيس الجمهورية، متهما البعثيين وجهات ذات العلاقات السيئة مع المالكي بالوقوف وراء عرقلة ترشيحه للمنصب.

وكالة السومرية نيوز نقلت عن الخزاعي قوله إن "الأطراف المعارضة لترشيحي لمنصب نائب رئيس الجمهورية، لا يمكنهم الاستمرار بهذه الطريقة"، محذرا من أن "استمرار عدم المصادقة على ترشحه للمنصب أو إعطاء الحزب حصة من الوزارات في الحكومة قد يؤدي إلى تدمير التحالف وتفجير الوضع السياسي في البلاد"، بحسب قوله.

واتهم الخزاعي "البعثيين وبعض الجهات التي لها علاقات سيئة مع رئيس الوزراء نوري المالكي، بالوقوف وراء عرقلة ترشيحه لهذا المنصب"، مشيرا إلى أن جزءا من المواقف الرافضة لترشيحه ناجمة عن إدارته لوزارة التربية في الحكومة السابقة".

وأكد الخزاعي أن "الكتلة (التحالف الوطني) تستطيع أن تغير المعادلة السياسية في أي لحظة في أكثر من موقف، وعلى من لا يعجبه المالكي أن لا يسحب ذلك على ترشيحي"، مستبعدا "وجود تحفظ من قبل الكتل السياسية على شخصه".

وأكد مرشح دولة القانون لمنصب نائب رئيس الجمهورية أنه "لو كان التصويت في البرلمان على المرشحين لكان الأوفر حظا للفوز بالمنصب"، مشددا على أن "ترشيحه جاء بالإجماع داخل التحالف الوطني مع عادل عبد المهدي".

□ التفاصيل ص٣

قال إنه سيضم غير العراقيين

دعوة الأعرجي الأجانب لجيش المهدي تربك الصدريين

□ بغداد/ المدى

أثار تصريح قيادي في التيار الصدري بشان استقدام مقاتلين أجانب لصفوف جيش المهدي في حال تمديد الوجود الامريكي في العراق ردود فعل عديدة داخل التيار.

وكان التيار الصدري أكد أن جيش المهدي في حال تم رفع قرار تجميده سيضم غير العراقيين ايضاً إضافة إلى طوائف ومكونات أخرى لمقاتلة القوات الأمريكية فيما لو لم تنسحب من البلاد .

وكالة السومرية نيوز نقلت عن القيادي في التيار بهاء الأعرجي أن "جيش المهدي حين يلغى تجميده فسوف لن يقتصر أفراده على طائفة او مكون او حزب معين، كما أنه سوف لن يضم العراقيين فقط بل كل الذين يريدون تحرير العراق وطرد القوات الأمريكية من البلاد".

لكن قياديا في التيار الصدري عبر عن استغرابه من تصريح الأعرجي، لكنه قال إن قيادة مكتب الشهيد الصدر غير معتادة على مثل هذه التصريحات.

وقال القيادي الذي فضل عدم ذكر اسمه في اتصال هاتفي مع المدى انه لا يمتلك أية معلومات حول تصريحات الأعرجي، وقال:"لست على علم بان السيد مقتدى قد اصدر تعليمات بهذا الشأن، واستبعد ذلك".

وحاولت المدى الاتصال بالنائب الأعرجي لكن دون جدوى، لكن نائبا آخر في كتلة الأحرار أكد انه تحدث مع النائب الأعرجي الذي أكد انه لم يتحدث نهائيا عن المقاتلين الأجانب.

وقال النائب الذي فضل أيضا عدم الكشف عن اسمه إن جيش المهدي مفتوح أمام الجميع من الذين يريدون مقاومة الأمريكيين.

الأعرجي قال أيضا إن "الاتفاقية الأمنية السيئة الصيت بين العراق والولايات المتحدة تحتوي على فقرة تنص على أن هناك سقفا زمنيا لانسحاب القوات الأمريكية من الأراضي العراقية، ولذلك حين لا يتم تطبيق هذه الفقرة سوف نقوم بإلغاء قرار تجميد جيش المهدي ونتجه للعمليات المسلحة ضد القوات الأمريكية".

واعتبر المتحدث الرسمي باسم التيار الصدري الشيخ صلاح العبيدي، أمس الأول، أن عدم انسحاب القوات الأمريكية نهاية العام الجاري، يعطي الحق للتيار باستخدام السلاح ضده.

وكان عدد من السياسيين العراقيين قد عبروا عن قلقهم من عودة الطائفية والمظاهر المسلحة في الشوارع في حال رفع التجميد عن جيش المهدي، ودعوا التيار الصدري إلى العمل من خلال الحكومة العراقية ومجلس النواب على خروج القوات الأمريكية.

ولا تزال تلميحات زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بإنهاء تجميد جيش المهدي طاغية على الساحة السياسية، ولاسيما بعد أن أكد المتحدث باسم التيار صلاح العبيدي في تصريحات صحفية أن رفع التجميد عن جيش المهدي قرار سينفذ في نهاية العام الحالي في حال بقيت القوات الأميركية في العراق، محذرا من أنه سيكون هناك موقف لا تحمد عقباه لان التيار الصدري سيتبنى المقاومة بأوج صورها كالتظاهرات والاعتصامات وكذلك المقاومة العسكرية التي تقتضي رفع التجميد عن جيش المهدي.

بيد أن مصدرا رفيع المستوى من التيار أفاد أن الصدر جاد في رفع التجميد على ألا يكون بصورة تلقائية في حال عدم انسحاب القوات الأمريكية كون الأمر يحتاج قرارا متخذا من قبل زعيم التيار مقتدى الصدر.

صراعات التحالف الوطني تربك المحافظة

قائد شرطة البصرة المقال يستلم مهام العاصمة

□ بغداد/ المدى

رفض نائب رئيس مجلس محافظة البصرة أمس الجمعة، الآلية المتبعة في اختيار قائد شرطة المحافظة الجديد بعد أن كان متفقا على أن يكون تعيينه خلفا للواء الركن عادل دحام المقال من قبل المجلس بصورة مؤقتة.

وبحسب النائب فان مجلس محافظة البصرة تفاجأ بقرار رئاسة الوزراء بالمصادقة على قائد شرطة محافظة البصرة علي العبادي بعد أن كان متفقا على أن يكون تعيينه خلفا لعادل دحام المقال من قبل المجلس بصورة مؤقتة.

بيد أن رئيس اللجنة الأمنية في المحافظة اتهم كلا من السليطي ورئيس المجلس امين جبار اللطيف بالسعي الى ان يكون منصب قائد الشرطة الى الجهات التي ينتمون اليها.

وقال علي غانم المالكي في اتصال هاتفي مع "المدى" إن تعيين منصب قائد شرطة البصرة قانوني ودستوري ورسمي.

وتابع المالكي ان القائد السابق أقيل من منصبه نهاية كانون الثاني الماضي وبالتالي منذ ذلك التاريخ وحتى ٢٥ من شهر نيسان الحالي فإن منصب قائد الشرطة شاغر، موضحا ان محافظة البصرة ومنذ تاريخ ٢٥ شباط ولغاية أواسط الشهر الحالي بدون محافظ، مشددا على أن التشريعات تنص على أن مجلس المحافظة ينتخب المحافظ خلال فترة شهر، وبالتالي فإن مجلس المحافظة يتحمل مسؤولية عدم وجود محافظ وقائد للشرطة طوال تلك الفترة.

وفي بغداد كشف عضو لجنة النزاهة البرلمانية طلال الزوبعي عن قرار اتخذته الحكومة بإقالة قائد شرطة العاصمة اللواء علي عدنان يونس، مضيفا في اتصال هاتفي مع "المدى" ان قرار الإقالة جاء على خلفية اتهام يونس بحالات فساد، مشددا على عزم لجنته البحث في جميع ملفات الفساد التي تورطت فيها قيادات عسكرية كبيرة.

الا ان رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد عبد الكريم ذرب نفى علم المجلس بهذا القرار، موضحا في حديثه لـ"المدى" انه حال بدأ الدوام الرسمي للمجلس فإنه سيطرح هذا الموضوع للنقاش لاتخاذ القرار الحاسم بهذا الخصوص.

□ التفاصيل ص٢

وليام وميدلتون يعززان طقوس البساطة البريطانية

نواب عراقيون: نحتاج الأموال لتمشية تقاليد الضيافة والإعانات

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

بعد أن ركب العروسان عربة تجرها الخيول مرورا بأهم الأماكن التاريخية في لندن مثل ساحة البرلمان والطريق الرئيس المؤدي إلى "قصر باكنجهام" والساحة البيضاء، انتهت مراسيم زواج الأمير وليام وكيت ميدلتون، بعد ان تابعه قرابة المليارين مشاهد عبر العالم.

الحفل الذي استمر لقرابة الخمس ساعات حضره ما يقرب من ٢٠٠٠ من الرؤساء والملوك والأمراء المشاهير من مختلف أنحاء العالم في حين احتشد مئات الآلاف من المشاهدين في الشوارع لمتابعة الحدث.

بدورهم أعرب الساسة العراقيون عن إعجابهم بالحدث، مشددين على ضرورة الاستفادة من كيفية إدارة مثل هكذا مناسبات وعدم الاعتماد على المال العام في احتفالاتهم.

عادات وتقاليد المجتمعات الشرقية ما عولت عليها النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية فيان دخيل في التفريق بين ما هو موجود في الغرب والشرق، موضحة في تصريحها لـ"المدى" أن الاحتفالات في الدول الأوربية تعتمد على المناسبة رغم بساطة كيفية الاحتفال بها، فيما يتفاخر الشرقيون بما يمتلكون من إمكانية مادية وقدرة على عمل مثل هكذا مناسبات.

وطالبت دخيل بالعمل من اجل الحد من الاستفادة من المال العام في المناسبات، مبينة أن الهدايا التي استقبلها العروسان أمس ستذهب كتبرع إلى الجمعيات الخيرية، مشددة على أن هذا الأمر يدل على وجود رقي في التعامل الإنساني، متمنية الاستفادة من بعض الأمور الراقية في الثقافة الغربية.

بيد أن القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي اعترض على كلام دخيل قائلا إن ١٦ مليون باوند صرف على هذا الاحتفال البسيط، وهو ما يقارب ٣٠ مليون دولار، مبينا أن هذا المبلغ ليس بالقليل. وأوضح أن ما أثار إعجابه هو اعتزاز المواطن البريطاني بهويته وأمته السياسية، موضحا أن هنالك فخرا للاحتفال سوية بزواج لا يعرفونه فقط عبر شاشة التلفاز.

إلا أن المطلبي انتقد وبصورة ضمنية إلغاء المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث قائلا إن الرئاسات الثلاث لا تستطيع مساعدة أي مواطن محتاج، موضحا أن رئيس الوزراء لم يستطع قبل أيام أن يساعد إحدى المريضات بسبب عدم وجود المنافع.

وشهد حفل الزفاف استعدادات أمنية مكثفة من قبل الشرطة البريطانية حيث تمركز عدد كبير من القناصة فوق أسطح المنازل ونشرت الشرطة البريطانية أكثر من خمسة آلاف رجل

وخلال مراسم عقد القران وعلى عكس ما جرى العمل به عرفا لم تقسم العروس كيت ميدلتون على إطاعة زوجها الأمير ويليام ولكن أقسم كل من ويليام وكيت للآخر على الحب والراحة والكرامة وأن يكرس كل منهما نفسه لإسعاد شريكه.

يذكر أن العروسين تقابلا لأول مرة في جامعة سان أندرو حيث كانا يدرسان معا وقام ويليام بطلب خطبة كيت في عام ٢٠١٠ بـ منحدرات "جبال روتندو" الكينية ثاني أعلى القمم الجبلية في العالم وقدم الأمير لخطيبته خاتم خطبة أمه ديانا.

الافتتاحية

الدولة المنسية وثلاثية الفساد والإرهاب والطائفية: (٨) بدعة الملثمين.. في الوقت الضائع..

بقلم / فخري كريم

بعد ثماني سنوات على تبني شعار المصالحة الوطنية ، تخرج علينا وزارة المصالحة الوطنية للمرة الثانية بـ"إعلان ملثم" عن انضمامات جديدة إلى عملية المصالحة ونبذ السلاح . ويستدرك المعنيون بالإعلان ، أن "الملثمين" يمثلون أنفسهم و"بعض أتباع المنظمة" ويسعون للتأثير على آخرين للسير على خطى من سبقهم للتخلي عن السلاح والمشاركة في العملية السياسية .

والملثمون الجدد نازعو السلاح "الوهمي" يشبهون، إن لم يأتي البرهان عكس ذلك، من انضم إلى "المصالحة الحكومية" في مختلف المراحل ، إذ لم يكشف أحد منهم عن قوام منظمته وما يحتفظ به من سلاح ، ومن شق الطاعة على قيادته وواصل حمل السلاح ، أو ظل "كامناً" ينتظر الفرصة المناسبة لاستخدامها ، لإرباك الوضع او للتأثير على موازين القوى في لحظات الحراك واشتداد الصراع على مراكز السلطة ومواقعها .

وأصبح ملفتاً أن هذه الصيغة من المصالحة الحكومية والإعلان عن انضمام ملثمين او "سافرين" اليها يتلازم مع حملات جديدة من التفجيرات واللواصق المتفجرة واغتيالات الكواتم ، وكأن ذلك يراد منه ان يساق كـ"رد" على إعلان الملثمين او السافرين المعروفين، وتكذيب للبيانات الرسمية على" تضييق الخناق "على الإرهابيين وتصفية منظماتهم .

وحكاية الانضمامات المتتالية إلى دعوات المصالحة، تنعكس في الوجه الآخر لها المتمثل في البلاغات اليومية عن القبض على قادة القاعدة وأمراء المنظمات المسلحة وقتل العديد منهم، وتفكيك خلاياهم وتدمير مستودعات أسلحتهم وكشف أوكارهم . وفي عملية حسابية غير معقدة، يتضح أن الإرهابيين ليسوا مجرد شبكات سرية "خيطية" التنظيم والصلات والارتباطات معقدة التمويل، بل هي وفقاً للبيانات الحكومية أكثر من "كتائب" حكومية واقل من جيوش نظامية.!

والمواطنون الذين يتابعون الأنباء الحكومية عن الاعتقالات والمداهمات في صفوف الإرهابيين لا يطلعون الا على ازدياد عدد المعتقلين "الأبرياء" والمطالبات المتكررة بإطلاق سراحهم، ولا خبر يساق عن تطبيق العدالة بالمجرمين وخصوصا أولئك الذين ثَبُتت الجريمة عليهم، وصدرت الأحكام بالإعدام عليهم. ومن بين الذين أجرموا وحُكِمَ عليهم قتلة اقترفوا أبشع جرائم الذبح والتفجير الجماعي، واعترفوا دون "شبهة" إكراههم على الإقرار بالجرائم التي نفذوها بأيديهم وبتخطيط منهم .ويتداول الناس أمثلة عن جرائم ومجرمين تقشعر من هولها الأبدان.

ويستحيل على عاقل تصديق بقاء اغلب المحكومين بالإعدام ، أحياء مضت على إدانتهم خمس سنوات وأكثر، أما لرفض محكمة التمييز العليا المصادقة على أحكامهم او أن جهة أو مسؤولاً متنفذاً تدخل لإيقاف تنفيذها او غض الطرف عنها، وقد استفاد بعض المجرمين من فسحة الوقت ودُبر لهم الهروب كما اختفت آثار البعض الآخر في حملات الهروب المرتبة من "الداخل" او لترتيبات غامضة، دون ان يُكتشف من رَتَبَ عملية الهروب .!

واستمرار هذه الحالة من الاسترسال في الاتجاهين المتلازمين في النشاط الحكومي، مصالحة الأفراد وعمليات الاعتقال، لا تشيع الأجواء الايجابية بين المواطنين عن تحسن الوضع الأمني وانحسار مساحة النشاط الإرهابي، وإنما تثير القلق في نفوسهم من تعذر تجفيف مصادر نمو الإرهابيين وتكاثرهم. ويزيد من هذا القلق وفقدان راحة البال، الترويع الذي يتعرضون له بعد كل إعلان عن اعتقالات جديدة لإرهابيين او انضمام "منظمات" جديدة إلى العملية السياسية. إن القوى المضادة هي الأخرى تستخدم الإعلام "بوسيلة القتل" والتخريب والتفخيخ رداً على ما "تسميه مزاعم حكومية" عن تصفيتها، ووسائلها أكثر تأثيراً وأسرع في إيصال الرسائل وأمضى فعالية على الإقناع . إن تفجيراً لاصقاً او قنبلة يدوية ، تنتقل اخبارها إلى ابعد منطقة حتى قبل أن تنقلها وسائل الإعلام. وهذا يتطلب سياسة مدروسة حكيمة ومقنعة في مخاطبة الرأي العام حول كل ما يتعلق بالإرهاب والإرهابيين والمصالحة والتصالحيين. وهذه السياسة يجب أن تتجنب في المقام الأول أي صيغة تنطوي على المبالغة والادعاء والافتراضات غير المدعومة بالاحتمالات المستقبلية. كما أن الجانب الآخر من مشهد المواجهة مع الإرهاب والخاص بالمصالحة ينبغي أن لا يذهب ابعد من حدود فعالية الأطراف او القوى التي تعلن التخلي عن العمل المسلح، وان يرتبط مثل هذا الإعلان بتقييم موضوعي منزه عن الأغراض الدعائية والمحكومة بالمزايدات السياسية والقفز على الوقائع الملموسة والمعروفة ولو على نطاق محدود .

إن الانحياز إلى العملية السياسية وهجر السلاح كأداة للصراع مع الخصوم "الوطنيين"، لا يتحدد بالإعلان وإيقاف العمل المسلح، بل يشترط حتما، إدانة السياسة التي قادت إلى هذا الخيار بالنسبة لمن استخدموا عملياتهم ضد المواطنين وفي مناطق سكناهم او عباداتهم او ضد البنية التحتية. ويقتضي من الآخرين ممن ادعوا "المقاومة ضد الاحتلال" ان يكشفوا عن نواياهم السياسية علناً وبوضوح إلى جانب العملية الديمقراطية والتمسك بمبادئها، وإدانة النظام السابق وجرائمه والتأكيد على الانحياز لبناء الدولة الديمقراطية الاتحادية، وان لا يعتبروا الانضمام إلى العمل السياسي، ميداناً لمواصلة العمل لتقويض النظام الديمقراطي والترويج لأيديولوجية البعث ونظامه الفاشي، وتزكية جرائمه تحت اي دعاوى كانت .

إن التعامل مع الإرهاب والإرهابيين ، كـ"حالات فردية" منعزلة، لن يؤدي إلا إلى إضافة أفراد قد لا يمتلكون غير المسميات التي كانوا يصدرون بها بياناتهم، وفي مثل هذه الحالة يمكن أن "تتزاوج" بقاياها وتتكاثر ما دام المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي يسمح بذلك، ما دامت البلاد والعملية السياسية تغرق يوماً بعد آخر في مستنقع الفساد والمحاصصة الطائفية. ومن المستحيل تحقيق أي قدر من النجاح في محاصرة الإرهاب والمنظمات الإرهابية، قبل تضييق الخنّاق على الفاسدين وتقديم الأمثلة الصارخة منهم على الأقل إلى المساءلة العلنية وإدانتهم أمام القضاء، وهذا متعذرٌ مع استمرار الطائفية كنهج لإدارة الدولة والمحاصصة كصيغة لتقاسم مغانمها، ودافع للتواطؤ في التغطية عليها .

ويتوهم من يعتقد بان البحث عن الملثمين أو قادة المنظمات الإرهابية في عواصم الجوار والأبعد منها ايضاً، نهج يقود في النهاية إلى إعادة السلم الأهلي والاستقرار إلى ربوع البلاد . لان الخلل في الحياة السياسية والتداعيات التي تتمخض عن الصراعات على السلطة والتسويات غير المبدئية على تحسين المواقع "الذاتية" الخاصة بـ"الفرد الطامح" او "الحزب" او "الكتلة" على حساب المصالح الوطنية العليا سيفرز على الدوام "مغامرين وفلول معادية وطامحة إلى المال والسلطة" تلوّح بالسلاح من خارج الحدود او من داخلها، وتستعرض قدراتها بعمليات اغتيال جبانة او تفجيرات محدودة بتوظيف بقايا أجهزة أمن ومخابرات النظام السابق واللصوص والمجرمين الذين حررهم قبل السقوط من السجون والمعتقلات او الحواسم الذين تدربوا على القتل والسلب والاختطاف للقيام بالعمليات المذكورة .

إن اللثام كأداة، ينطوي في الغالب على الخديعة والغدر، ولا يصلح للإعلان عن النوايا السليمة. والملثم لا يعبر عن طوّية ايجابية الا إذا تعامل بالمكشوف حين يتعلق الأمر بالقضية الوطنية، ويضع أوراقه على الطاولة، وكلا الطرفين، الملثم والوسيط ينقصهما الجرأة على التعامل بشفافية ووضوح مع المعني المباشر بـ"لعبتهما" الشعب الملتاع بالمناورات السياسية للمتسابقين على كراسي السلطة .